



(ترجمة)

دائرة الصحافة والإعلام التابعة
للحكومة الاتحادية

Dorotheenstr. 84
10117 Berlin

Tel. +49 30 18 272-2030
Fax +49 30 18 272-3152

cvd@bpa.bund.de
www.bundesregierung.de
www.bundeskanzlerin.de

بيان صحفي

رقم 20/144 بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2020
الصفحة 1 من 5

اجتماع عبر الفيديو للمستشارة الاتحادية مع رئيسات ورؤساء حكومات الولايات في 30 نيسان/أبريل 2020

تدابير لاحتواء وباء كوفيد-19

تتخذ المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات الاتحادية القرار التالي:

بعدما نجحت ألمانيا في تخفيض عدد الإصابات الجديدة بفيروس كورونا (SARS-CoV2) بطريقة حازت على التقدير والاحترام دولياً فقد شرعت الولايات الألمانية منذ 20 أبريل/نيسان تدريجياً في تخفيف بضعة قيود وذلك بناء على القرار المتخذ بشكل مشترك مع المستشارية الاتحادية.

لا يزال من السابق لأوانه الاستنتاج من عدد الإصابات الجديدة المسجلة ما إذا كانت هذه الخطوات لتخفيف القيود قد تسببت في زيادة معدل العدوى رغم قواعد النظافة الصحية المفروضة. من المقرر تقييم ذلك واتخاذ القرار ذات الصلة حول ما إذا كان من الممكن اتخاذ خطوة أخرى أوسع نطاقاً بشأن تخفيف القيود، وذلك في إطار اجتماع آخر سوف ينعقد في 6 أيار/مايو بين المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات.

وفي أثناء ذلك تواصل كل من الحكومة الاتحادية والولايات العمل بشكل مكثف من أجل السيطرة على مسار العدوى بأكبر قدر ممكن من خلال حزمة تدابير واسعة النطاق، كما تسعى إلى دعم القطاع الصحي وتقويته. فقط من خلال السيطرة الناجحة على العدوى وانخفاض مستمر لأعداد العدوى الجديدة سيكون من الممكن الإبقاء على التدابير المخففة على المدى الطويل وتفادي ضرورة العودة إلى القيود المفروضة على المستوى الوطني.

وفي الوقت ذاته يتم تقديم المساعدات الاقتصادية والإعانات الاجتماعية على قدم وساق من أجل التخفيف من حدة الآثار السلبية للأزمة.



إن الحكومة الاتحادية والولايات تقيّم بعناية شديدة تأثير جميع القرارات من الناحية الصحية والاجتماعية والاقتصادية. كما تصب في عملية اتخاذ هذه القرارات المعرفة العلمية المتزايدة باستمرار حول هذا الفيروس المستجد وكذلك العديد من آراء الخبراء المتعددة التخصصات. تقع المسؤولية حيال القرارات المتخذة على عاتق الحكومة الاتحادية والولايات التي تعتبر أن المضي قدماً بحذر شديد وبخطوات منتظمة وتدرجية والالتزام بمعايير صارمة للغاية فيما يتعلق بضرورة فرض القيود المؤقتة على الحقوق الأساسية، إنما هو المبدأ الذي تهدي به في نهج العمل المبرر، وذلك على ضوء تعاملها مع وضع غير مسبوق تشوبه مخاطر جمة يصعب التنبؤ بها في الوقت الحالي .

وعليه، تتفق المستشارة الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات الاتحادية على ما يلي:

1. تبقى القرارات المشتركة والقرارات المرافقة المتخذة من قبل رئيس ديوان المستشارة الاتحادية ورؤساء دواوين رئاسة حكومات الولايات، إضافة إلى قرارات لجنة مجلس الوزراء المعنية بشؤون أزمة كورونا حيز التنفيذ، ما لم يتم في ما يلي اعتماد ترتيبات مغايرة لها.
2. إن أحد العناصر الجوهرية في سبيل السيطرة على العدوى هو **التتبع الشامل للمخالطات** لدى جميع الأشخاص المصابين حديثاً. إذا لم تنجح عملية تتبع المخالطات فسيكون هناك خطر كبير بنشوء دينامية جديدة للعدوى. لهذا السبب تقوم الولايات بزيادة عدد الموظفين بشكل هائل في قطاع خدمات الصحة العامة (فريق واحد مكون من خمسة أشخاص لكل عشرين ألف نسمة من السكان) بما يتناسب مع الوضع الراهن. منذ 24 نيسان/أبريل تقوم جميع مكاتب الشؤون الصحية بإبلاغ معهد روبرت كوخ عبر السلطات المختصة في كل ولاية عما إذا كان التتبع الشامل للمخالطات مضموناً أو معرضاً للخطر أو لم يعد ممكناً في الوقت الحالي. مما يمكّن الولايات من اتخاذ تدابير فورية لزيادة عدد الموظفين في مكاتب الشؤون الصحية التي هي في أمس الحاجة إليها، كما تستطيع الولايات طلب المساعدة من الحكومة الاتحادية للحصول على خدمات فرق تتبع المخالطات التي تم تشكيلها على الصعيد الاتحادي من قبل معهد روبرت كوخ والجيش الألماني وبرنامج "طلاب الطب من أجل دعم قطاع خدمات الصحة العامة" (Medis4ÖGD). أما التتبع الشامل قدر الإمكان لجميع المخالطات فهو الشرط الأساسي للمضي قدماً في تخفيف القيود المفروضة، كما يعد معياراً مهماً لتقييم متوسط عدد الإصابات الجديدة الذي يمكن استيعابه على مدى عدة أيام.

3. لقد أظهر التطور الوبائي في ألمانيا حتى الآن أن بعض الأحداث المحلية من شأنها أن تؤدي بصورة متكررة إلى تأثيرات إقليمية وخيمة فيما يتعلق بانتشار فيروس SARS-CoV2. لذلك تحضر الحكومة الاتحادية والولايات بشكل مستمر تدابير سريعة التطبيق لدعم المناطق المعرضة بشكل خاص للعدوى، كما تواصل



فرق إدارة الأزمات التابعة للحكومة الاتحادية والولايات المشاورات الحثيثة والتنسيق الوثيق بينها في هذا الصدد. إذا أردنا ألا نخاطر بالنجاحات والمكاسب التي حققناها في كافة أرجاء ألمانيا عبر إبطاء مسار العدوى، فيجب وضع آلية للرد والاستجابة على وجه السرعة في حال نشوء دينامية إقليمية ذات أعداد جديدة عالية للعدوى وازدياد سريع في معدلاتها. ويتضمن ذلك ضرورة إعادة تطبيق حازم للقيود الشاملة التي كانت سارية قبل تاريخ 20 نيسان/أبريل في الأماكن المعنية. علاوة على ذلك، قد يكون من اللزوم في حالات فردية فرض قيود على حركة الدخول والخروج غير الضرورية من وإلى المناطق المعرضة بشكل خاص للعدوى.

في حال نشوء دينامية للعدوى على مستوى البلد كله من جديد بحيث يُخشى من أنها قد تؤدي إلى إرهاق نظام الرعاية الصحية، يجب بالتالي إعادة فرض القيود بشكل كامل أو جزئي في كافة الولايات.

4. دعت المستشارة الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات بتاريخ 13 آذار/مارس 2020 العيادات والمستشفيات في ألمانيا إلى أن ترجئ ابتداء من 16 آذار/مارس استقبال المرضى والعمليات غير الملحة من الناحية الطبية والقابلة للتخطيط والتأجيل، وذلك بهدف أن تتحضر بشكل مبكر لاستقبال المرضى المصابين بعدوى كوفيد-19، والذي يصعب التنبؤ بعددهم، ولكي تحافظ أيضاً على قدراتها على العناية الفائقة وتنظيمها وتوسّعها. يتم حالياً تخصيص حوالي 40 بالمئة من أسرة العناية الفائقة للمصابين بالعدوى، وذلك بالتوازي مع تخصيص تعويض مالي. على ضوء التطور الراهن لعدد الإصابات بعدوى كوفيد-19 وبالاستناد إلى الاستعراض الإجمالي والدقيق الصادر عن سجلّ العناية الفائقة التابع للاتحاد الألماني المتعدد الاختصاصات للعناية الفائقة وطب الطوارئ (DIVI)، تستطيع المستشفيات حالياً أن تعيد استخدام قسماً أكبر من قدراتها لإجراء عمليات قابلة للتخطيط. وهذا أمر ضروري لأن التفضيل الإقصائي لفئة معينة من المرضى دون غيرها غير مبرر على المدى الطويل. في الوقت نفسه يجب المحافظة على قدرات علاجية كافية لعدوى كوفيد-19 بالإضافة إلى تكييف هذه القدرات لتتلاءم مع التطور المحتمل لمسار الجائحة. وبهدف تطبيق ذلك قدّمت الحكومة الاتحادية خطة قائمة على معايير محددة، تستطيع الولايات على أساسها أن تأخذ بزمام الأمور مباشرة على المستوى الإقليمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الإقليمية المختلفة. أما سجلّ العناية الفائقة (DIVI) الذي ينظّم قدرات العناية الفائقة في ألمانيا، فيتم تطويره حالياً إلى أداة يمكنها استخدام المعلومات المعروفة للتنبؤ بالحاجة إلى أسرة العناية الفائقة للمصابين بعدوى كوفيد-19 للأسبوعين المقبلين على المستوى الإقليمي وفي كافة أرجاء ألمانيا. ستقوم الوزارة الاتحادية للصحة بدعم هذه الأداة بشكل متواصل وتحسينها وتطويرها باستمرار خلال فترة التشغيل.



5. إن **الفعاليات الكبيرة** حالياً غير مسموحة، مثل الحفلات الشعبية، والفعاليات الرياضية الكبيرة مع جماهير، والحفلات الموسيقية الكبيرة، والمهرجانات، والحفلات القروية والمدنية، والحفلات في الشوارع، وحفلات النبيذ، وحفلات الصيادين ومدن الملاهي. ونظراً إلى عدم اليقين الذي لا يزال قائماً بالنسبة لمسار العدوى، فمن المتوقع أن تبقى التدابير كما هي أقله لغاية 31 آب/أغسطس. لا يمكن التنبؤ حالياً متى وبأي شروط يمكن في المستقبل تنظيم فعاليات أو حفلات عامة أو خاصة صغيرة الحجم وفعاليات من غير طابع احتفالي، وذلك بسبب خطر العدوى العالي جداً في هذا السياق ولأن هذا الإجراء رهن أيضاً بتطور مسار الوباء.

6. تتوجه المستشارة الاتحادية ورئيسات ورؤساء حكومات الولايات بخالص الشكر إلى **الكنائس والمجتمعات الدينية** التي ساهمت إسهاماً كبيراً في احتواء انتشار فيروس كورونا عبر التعاضد الضروري عن الاحتفال بمراسم القداس والشعائر والصلوات الدينية رغم تزامن أعياد دينية مهمة في الأسابيع الماضية. لذلك تسمح النجاحات التي ساهمت هذه التدابير في تحقيقها بتخفيف تدريجي للقيود على ضوء الحماية الخاصة لحرية ممارسة الشعائر الدينية التي ينص عليها الدستور وبعد مراجعة التدابير المقيدة، فإنه من المناشد إعادة السماح بالتجمعات بهدف ممارسة الشعائر الدينية، طالما تتم خلالها مراعاة ضرورات الحماية من العدوى. انطلاقاً من العلاقة ذات الطبيعة الشراكة بين الدولة والمجتمعات الدينية في ألمانيا، تناقشت الولايات والوزير الاتحادي للداخلية مع الكنائس والمجتمعات الدينية الكبيرة حول خططها الشاملة بإقامة القداس والصلوات وممارسة الشعائر الدينية مع مراعاة شروط الحماية من العدوى، كما وضعت في أعقاب هذا النقاش استعراضاً عاماً للتدابير التي تعتمزم الكنائس والمجتمعات الدينية اتخاذها. سيُسمح من الآن فصاعداً بالتجمعات لممارسة الشعائر الدينية (أي إقامة القداس والصلوات). كما تنطبق الشروط المعينة على المجتمعات العقائدية وغير الطائفية. وتحدد الولايات تفاصيل تنفيذها.

7. يمكن فتح **أماكن لعب الأطفال** مجدداً وذلك لمنح العائلات إمكانيات إضافية للخروج والتفسيح في الأماكن العامة إلى جانب المساحات الخضراء وحدائق.

8. يمكن أن تفتح **المرافق الثقافية** التالية أبوابها شرط الالتزام بقواعد النظافة الصحية وتنظيم الدخول وتفادي طوابير الانتظار:

- أ. المتاحف والمعارض وصالات العرض
- ب. النصب التذكارية
- ج. حدائق الحيوانات والنباتات.

وهذا يعتمد، في حال المباني الصغيرة والتاريخية بشكل خاص، على توفر ما يكفي من المساحة وعدد الموظفين لضمان تنفيذ هذه الشروط. في هذا الصدد



رقم 20/144 بتاريخ 30 نيسان/أبريل 2020
الصفحة 5 من 5

سيُطلب من المفوضة للشؤون الثقافية والإعلامية أن تضع خلال مهلة قصيرة برنامجاً مالياً بقيمة عشرة ملايين يورو كمبلغ مبدئي من أجل دعم التدابير لإعادة هيكلة المتاحف الصغيرة والمتوسطة بسبب وباء كورونا.

9. يتم تكليف كل من رئيس ديوان المستشارية الاتحادية ورئيسات ورؤساء دواوين رئاسة الولايات الاتحادية بتقديم مشاريع للقرارات المزمع اتخاذها في السادس من أيار/مايو على ضوء التوصيات الصادرة عن مؤتمرات الوزراء المتخصصين ذات الصلة، وذلك بخصوص المواصلة في إعادة الفتح التدريجي للمدارس ولدور رعاية الأطفال والاستئناف التدريجي للنشاطات الرياضية.

10. يتم تكليف مؤتمرات الوزراء المتخصصين المعنيين، إلى حين انعقاد المؤتمر القادم للمستشارة الاتحادية مع رئيسات ورؤساء حكومات الولايات بتاريخ 6 أيار/مايو، بتقديم اقتراحات حول الشروط الإطارية لإعادة الفتح التدريجي للمطاعم والمقاهي والمرافق السياحية وباقي المرافق الثقافية.